مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

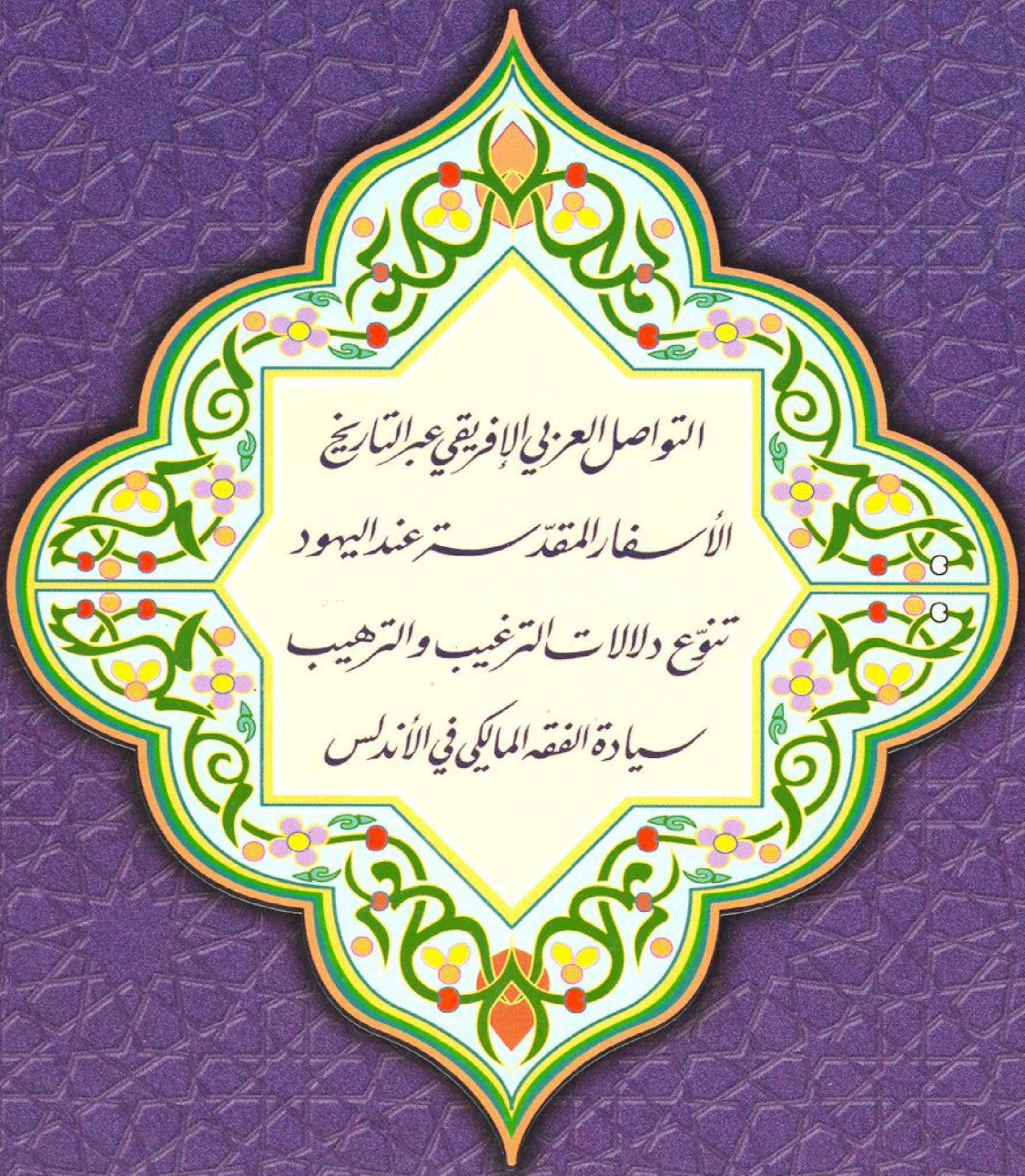

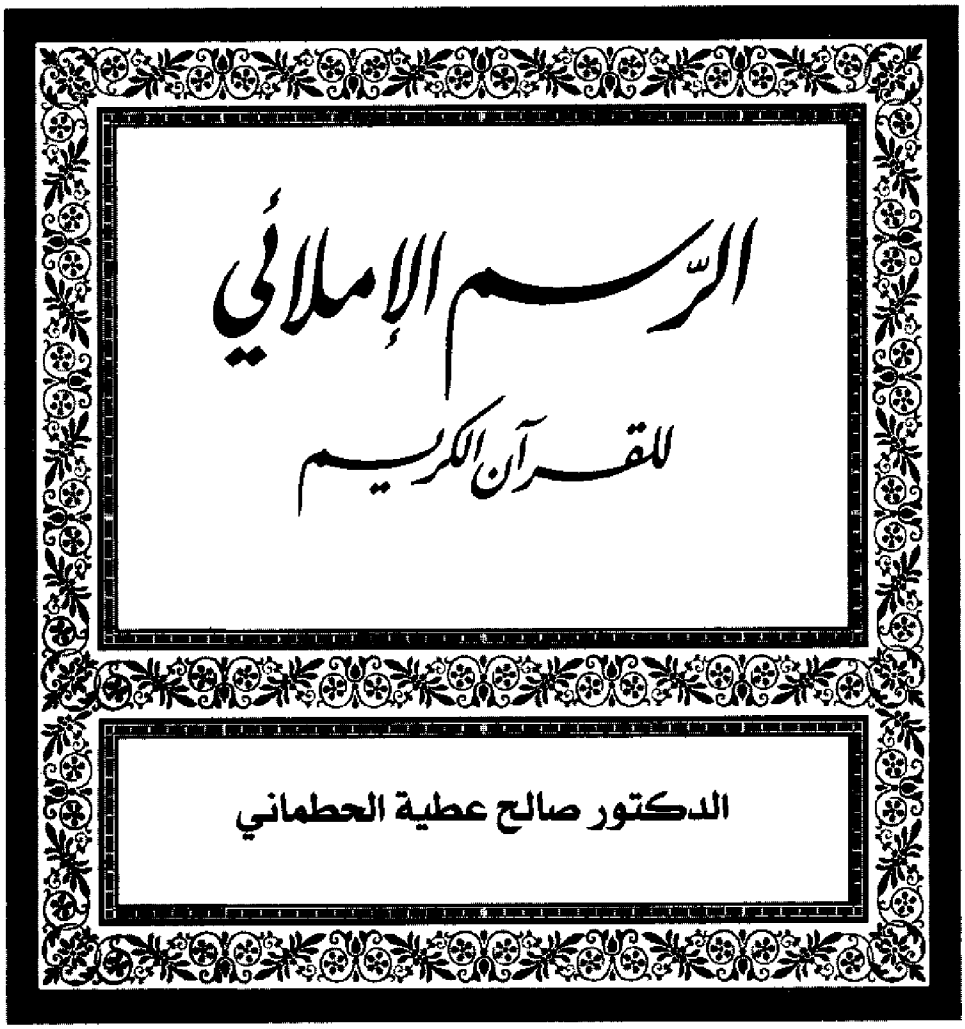

التعريف بالرّسم العثمانيّ وظواهره الكتابيّة وتعليلات العلماء لها:

قبل الحديث عن الرّسم الإملائيّ للقرآن ينبغي التّعريف بالرسم العثمانيّ الذي تكتب به المصاحف، ثم بالظّواهر الكتابيّة فيه، التي تخالف القواعد الإملائيّة التي يكتب بها النّاس في هذا الزمان شؤون حياتهم.

والرّسم لغةً هو الأثر[1]، ورسم كلّ شيء أثره، والجمع رسوم، وقد استُعير للدلالة على خطّ المصحف؛ إشارة إلى معنى الأثر القديم، وكان الرّسم

(1) انظر لسان العرب لابن منظور، 15/ 132، مادّة رسم.

بهذا المعنى قد ظهر متأخّراً على يد أبي عمرو الدّاني (ت 444هـ) في كتابه «المقنع»، وسمّاه صاحب كتاب «مفتاح السّعادة» «علم رسم كتابة القرآن في المصحف»[2]، كما أطلق عليه القلقشنديّ (ت821هـ) عدّة أسماء منها: «المصطلح الرّسميّ» و «المصطلح السّلفيّ»[3]؛ وهو الذي يقابل «المصطلح العرفيّ» المعتاد عند النّاس في كتابة الكلمات.

وقد ظلّت هذه المصطلحات المترادفة تستعمل للدّلالة على الكتابة عامّة، إلا مصطلح الرّسم المصحفيّ الذي كان يعني رسم المصحف خاصّة.

وكثيراً ما ينسب رسم المصحف إلى عثمان بن عفّان ثالث الخلفاء الرّاشدين؛ فيقال الرّسم العثمانيّ، لأنّ جمع القرآن في مرحلته الثّالثة تمّ في عهده كما هو معلوم، وبذلك ارتبط اسمه بتلك المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار وبطريقة الكتابة فيها.

فالرّسم العثمانيّ، إذن، هو ما خطّه الصّحابة، رضوان الله عليهم، حين نسخوا المصاحف، وليس كما عرّفه الزّرقانيّ في كتابه «مناهل العرفان» من أنّه الوضع الذي ارتضاه عثمان، رضي الله عنه، في كتابة القرآن وحروفه[4]، والذي يُفهم منه أنّ هناك عدّة رسوم اختار منها عثمان هذا الرّسم وترك ما سواه، عدا ما يُذكر في ترجيحه لكتابة كلمة «التّابوت» بالتّاء بدلاً من الهاء.

والذي تؤكّده النّقوش الأثريّة هو أنّ الصحابة كتبوا المصاحف كما كانت تُكتَب في زمانه حسب القواعد الإملائيّة التي يعرفونها.

هذا وقد كان رسم المصحف مدار اهتمام العلماء، ومحطّ أنظارهم، وموضع دراساتهم منذ القرن الإسلاميّ الثّاني؛ فقد أفرده بالتّصنيف خلائق من المتقدّمين[5] والمتأخّرين، وألّف فيه النّاس كتباً كثيرة، وكان أشهرهم في ذلك عبد اللّه بن عامر اليحصبيّ (ت118هـ)، ويحيى بن الحارث الذّماريّ

---

(2) انظر رسم المصحف دراسة لغويّة: غانم قدّوريّ، ص156.

(3) تاريخ ابن خلدون 1/ 791.

(4) مناهل العرفان للزرقانيّ 1/ 369.

(5) انظر الإتقان للسيّوطيّ 2/ 145، وانظر النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ 2/ 1328.

(ت145هـ)، وحمزة بن حبيب الزيّات (ت156هـ)، والكسائيّ (ت189هـ)، والفرّاء (ت 207هـ)، وخلف بن هشام (ت229هـ)، وأبو حاتم السّجستانيّ (ت255هـ)، وأبو بكر الأنباريّ (ت327هـ)، وابن العطّار (ت354هـ)، حتّى بلغ ذروته على يدي أبي عمرو الدّاني الّذي ألّف كتباً كثيرة في الرّسم والضّبط، من أشهرها «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»، وهو من أشهر كتب الرّسم على الإطلاق، وقد نظمه الشّاطبيّ (ت590هـ) في منظومته المسمّاة «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، كما نظمه الخرّاز (ت718هـ) أيضاً في منظومته المسمّاة «مورد الظّمآن»، وقد قام العلماء بعدهما بشروح لهاتين القصيدتين.

وهناك، إلى جانب تلك الكتب الخاصّة بالرّسم، فصولٌ مبثوثة في كتب علوم القرآن تتحدّث عن هذا الرّسم.

ظواهر الرّسم العثمانيّ:

والظّواهر الكتابيّة في الرّسم العثمانيّ الّتي تخالف قواعد الكتابة عندنا اليوم خمس، وهي: ظاهرة الحذف، وظاهرة الزّيادة، وظاهرة الإبدال، وظاهرة الفصل والوصل بين الكلمات، وظاهرة كتابة الهمزة في غير موضعها.

حيث نجد، في ظاهرة الحذف، أنّ الألف حُذِفت من كلمات كثيرة[6]؛ منها ما كان على وزن فاعل، سواء أكان مفرداً أم جمعاً؛ مثل: المُجَهِدِينَ، الخَشِعينَ، الحَكِمِينَ، مُسْلِمَت، السَّمَوات، المَلَئِكَة، الأَلْبَب، الأَمْوَل. كما نجدها حُذِفت من الكلمات الدّالّة على الأعداد؛ مثل: ثَمَنِيَة، الْخَمِسَة، ثَلَثُون. ومن الاسم العلم؛ مثل: إِبْرَهِيم، إِسْمَعِيل، إِسْحَق، سُلَيْمَن، عِمْرَن. ومن ضمير الفاعلين إذا وليه ضمير؛ مثل: حَمَلْنَهُ، نَصَرْنَهُ، عَلَّمْنَهُ.

وقد حاول العلماء وضع تفسيرات وتعليلات لظاهرة حذف الألف؛ منها أنّ الحذف كان للتّخفيف والاختصار[7]، أو أنّه كان بسبب كثرة ورودها[8]، غير

(6) انظر رسم المصحف إحصاء ودراسة، للباحث 50 ـ 138.

(7) انظر المقنع للدّاني 10 ـ 16.

(8) انظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباريّ 1/ 173.

أنّ القول بالاختصار والتّخفيف، بسبب كثرة الألف يُرَدّ بأنّ مُريد الاختصار لا يريد الشّيء نفسه، كما سنلاحظ لاحقاً، في ظاهرة زيادة الألف، وقد قيل إنّ الألف حُذِفت لمعنًى خفيّ[9]، ولا يخفى أنّ هذا التّعليل فلسفيّ باطنيّ صوفيّ، لم يدر في فكر الصّحابة وكُتّاب المصحف، وأنّه تعليل بعيد عن طبيعة الموضوع.

ومن الملاحظ أنّ العلماء المحدثين تعمقوا في دراسة هذه الظّواهر الكتابيّة، واستعانوا في دراستهم بما تمّ اكتشافه من آثار كتابيّة قديمة يرجع تاريخها إلى ما قبل الإسلام، وإلى السّنوات الأولى منه، واستنتجوا أنّ هذه الظّواهر لها جذور تاريخيّة[10] ترجع إلى الكتابة النّبطيّة التي يُرَجَّحُ أنّ الكتابة العربيّة مستنبطة منها، والّتي لاحظوا عليها أنّها كلّما كثرت حروف الكلمة الواحدة من كلماتها وكان وسطها ألف فإنّ هذه الألف تُحذف، وكلّما قلّت حروف الكلمة أُثبتت هذه الألف، وهو ما نرجّحه.

وقد حُذفت الياء من كلمات كثيرة منها ما كانت فيها زائدة؛ أي زائدة على بنية الكلمة الّتي اتّصلت هي بها، وهي الياء الّتي تدلّ على ضمير المتكلّم المتّصل المنصوب أو المجرور[11]، أو تكون هذه الياء أصليّة واقعة محلّ اللام من الكلمة؛ أي أنّها ثالثة أصول الكلمة[12].

فمن النّوع الأوّل، وهو ما كانت فيه الياء زائدة، الكلمتان: يَهْدِينِ، وهَدَانِ، أصلهما: يَهْدِينِي، وهَدَانِي. ومن النّوع الثّاني، وهو ما كانت فيه الياء أصليّة، الكلمات: يُؤْتِ، يَسْرِ، يُنَادِ، الْمُتَعَالِ، الْوَادِ، التَّلَاقِ، والأصل هو: يُؤْتِي، يَسْرِي، يُنَادِي، الْمُتَعَالِي، الْوَادِي، التَّلَاقِي. وتُحذف الياء أيضاً من الكلمة إذا كانت فيها ياءان متواليتان، سواء أكانت وسطاً؛ مثل: الْحَوَارِيِّنَ، وَالنَّبِيِّنَ أم طرفاً؛ مثل: يُحْيِ، وَلِيِّ.

---

(9) انظر البرهان للزركشيّ 1/ 380.

(10) انظر رسم المصحف دراسة لغويّة، غانم قدّوري، ص 246.

(11) دليل الحيران في شرح مورد الظّمآن للخرّاز، تح: محمّد الصادق قمحاوي، ص183.

(12) المصدر السّابق.

وقد علّل العلماء ظاهرة حذف الياء عدّة تعليلات؛ منها أنّ من مذاهب العرب حذف الياء الّتي هي ضمير؛ لأنّ من كلامهم ـ كما قال سيبويه(ت180هـ) ـ «أن يحذفوا في الوقف ما لا يحذف في الوصل»[13]، وأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها[14].

وقد كان لتناسب رؤوس الآي عند الوقف أثر في حذف الياء في أواخر بعض الكلمات، وقد استجاب كتبة المصاحف لحذف الياء في معظم ما جاء في رؤوس الآي. قال سيبويه: «وجميع ما يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف يُحذَفُ في الفواصل»[15]، وهذا، كما قال، جائز عند العرب.

وإنّما كان حذف الياء في اللّفظ عند الوقف لتشبيه رؤوس الآيات بالّتي قبلها، فأُجرِيَ الخطّ على اللّفظ، وإن لم يلتزم نسّاخ المصاحف بحذف الياء في كلّ المواضع فذلك لأنّهم متردّدون[16]. بين الالتزام بأصل رسم الكلمة وهي منعزلة عن سياق الكلام وبين الاستجابة لنطقها وهي في درج الكلام، أو أن يكون ذلك الحذف للياء، الّذي هو إتباع اللّفظ، ناتجاً عمّا يصاحب صيغة النّداء أو الأمر أو النّهي من سرعة النّطق بالكلمة، ممّا يسبّب سقوط الحروف الأخيرة، فجرى الخطّ على اللّفظ.

ونخلص إلى أنّ ما جاء من الكلمات محذوف الياء من آخرها في الرّسم العثمانيّ كان استجابة لحذفها في اللفّظ، سواء أكان ذلك في حالة الوقف أم في حالة الوصل؛ جرياً على قاعدة أنّ الأصل في الكتابة مطابقة الخطّ للفظ[17].

وحُذفت الواو من كلمات كثيرة[18]، وهي إمّا أن تكون مفردة واقعة في آخر الفعل غالباً، أو غير مفردة؛ فمن الكلمات الّتي حُذفت منها الواو المفردة:

---

(13) الكتاب لسيبويه 2/ 289.

(14) معاني القرآن للفرّاء 1/ 90.

(15) الكتاب لسيبويه 2/ 289.

(16) رسم المصحف، دراسة لغوية ـ غانم قدوري. ص393.

(17) رسم المصحف، إحصاء ودراسة ـ للباحث. ص149.

(18) المصدر السابق، ص149 وما بعدها.

يَدْعُ، سَنَدْعُ، يَمْحُ. والأصل: يَدْعُو، سَنَدْعُو، يَمْحُو. ومن الكلمات الّتي حُذفت منها الواو غير المفردة: يَسْتَوُنَ، يَلُوُنَ، تُؤْوِيهِ. والأصل: يَسْتَوُونَ، يَلُوُونَ، تُؤْوِيهِ.

ويعلّل المراكشيّ (ت721هـ)، بِناءً على مذهبه الفلسفيّ، حذفَ الواو من الأفعال بأنّ هنا سرًّا ينطوي وراء هذا الحذف، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «التّنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشدّة قبول المنفعل المتأثّر به في الوجود»[19]، بينما يعلّل الدّاني حذف الواو بأنّها حُذفت اكتفاء بالضّمة أو اغتناء بإحدى الواوين إذا كانت الثّانية علامةً للجمع[20]، ويرى ابن جنّيّ (ت392هـ) أنّ حذف الواو كان بسبب الوقوف عليها[21]، وقريب من هذا رأي الفرّاء (ت702هـ)، وابن خالويه (ت370هـ)، أمّا القلقشنديّ (ت821هـ) فقد فسّر حذف الواو بأمن اللّبس.

ويعبّر كلٌّ من هذا الآراء عن حالة من حالات حذف الواو؛ إذ حُذفت من وسط الكلمة ومن طرفها، وكانت آخر حرفٍ في الآية، وذلك يتطلّب مجانسته مع غيره[22].

وقد حُذفت اللّام من كلمات كثيرة احتوت على لامين؛ منها: اللَّيْل، التان، الَّذَانِ. ويفسّر الدّاني ظاهرة حذف اللام بكثرتها تارة، وبكراهة اجتماع صورتين مُتّفقتين تارةً أخرى[23]، وهذا الرّأي لا يوافق الواقع؛ لأنّ عدد المواضع الّتي حُذفت فيها اللام لم يبلغ المائة موضع في القرآن كلّه، وأمّا القول بكراهة اجتماع صورتين مُتّفقتين فينقضه ما ذكره المؤلّف نفسه بأنّ هناك عدداً من الكلمات أُثبتت فيها اللامان، وكانت أكثر من الّتي حذفت منها، مثل: الله، اللّهمّ، اللّطيف، وغيرها.

---

(19) البرهان للزركشي، ج1 ص397.

(20) المقنع للداني، ص36.

(21) الخصائص لابن جني. ج2، ص293.

(22) رسم المصحف، إحصاء ودراسة ـ للباحث، ص152.

(23) المقنع للداني، ص97.

والّذي نراه أنّ كتبة المصحف من الصّحابة كانوا متأثّرين فيما رسموه باللّفظ؛ إذ إنّ لام التّعريف الشّمسيّة لا تظهر قبل اللام، وتلك هي الّتي يليها حرف من الحروف الأربعة عشر (التّاء والدّال والذّال والرّاء والزّاي والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء واللام والنّون)[24].

كما يعلّل علماء السلف ظاهرة حذف النّون من «نُجِي»[25] بأنّ النّون الثّانية لمّا كانت ساكنة وتلتها الجيم فهي ـ كما يقول الفرّاء ـ «تخفى ولا تخرج من موضع الأولى، فلمّا خفيت حُذفت، ألا ترى أنّك لا تقول» ننجي «بالبيان»، فلمّا خفيت الثّانية حُذفت واكتُفي بالنّون الأولى عنها كما يكتفَى بالحرف من الحرفين فيُدغَم ويكون واحداً، ويردّ باحث محدث على قول الفرّاء قائلاً: «إنّ النّون الأولى لا تعلّق لها بالثّانية لوجود الضّمّة بينهما»[26].

وعلى ذلك فإنّ ابن قتيبة يكون أقرب إلى الصّواب، في قوله: «إنّ النّون تخفى عند الجيم فأسقطها كاتب المصحف لخفائها وبنيّة إثباتها»[27]، إذ تأثّر الكاتب بالنّطق فأجرى الرّسم عليه.

والظّاهرة الثّانية من ظواهر الرّسم العثمانيّ هي ظاهرة الزّيادة[28]، الّتي تمثّلت في زيادة الألف في كلمات كثيرة؛ منها «لِشَيْءٍ» فكُتبت «لِشَايْءٍ»، و«لأَذْبَحَنَّهُ» فكُتبت «لا أَذْبَحَنَّهُ»، و«لإِلَى» فكُتبت «لا إِلَى»، و«جِيءَ» فكتِبت «جِايءَ»، وغيرها. وقد فسّر الفرّاء هذه الظّاهرة بأنّها من سوء هجاء الأوّلين[29]، في حين يرى الزّمخشريّ (ت538هـ) أنّ سبب ذلك هو أنّ الفتحة كانت تُكتَب ألفاً قبل الخطّ العربيّ، وقد اختُرع الخطّ العربيّ قريباً من نزول القرآن فبقي من تلك الألف أثرٌ في الطّباع[30]، ويلاحظ أنّ هذه الآراء ترجّح

---

(24) رسم المصحف، إحصاء ودراسة ـ للباحث، ص153.

(25) سورة يوسف، الآية: 110، سورة الأنبياء، الآية: 88.

(26) رسم المصحف، غانم قدوري ص 265.

(27) تأويل، مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص39.

(28) رسم المصحف، للباحث، ص155 وما بعدها.

(29) معاني القرآن، للفراء، ج1، ص439 ـ 440.

(30) الكشاف، للزمخشري، ج2، ص217.

الجانب التّاريخيّ للكتابة العربيّة، الأمر الّذي يجعلها أصوب من قول المراكشيّ (ت721هـ) أنّ هذه الزّيادة كانت تنبيهاً على أنّ المتأخّر أشدّ وأثقل في الوجود من المتقدّم عليه لفظاً[31]؛ لاعتماده على أمور باطنيّة فلسفيّة لا يراها ولا يُقِرّها غيره.

وكذلك زيدت الياء في كلمات؛ منها: «تِلْقَاءِ» فكتبت «تِلْقَآءِي»، و«إِيتَاءِ» فكُتبت «إِيتَآءِي»، و«بِأَيْكُمْ» فكُتبت «بِأَيِّيكُمْ».

وكذلك زيدت الواو في كلمات؛ منها: «سَأُرِيكُمْ» فكُتبت «سَأُورِيكُمْ»، و«لأُصَلِّبَنَّكُمْ» فكُتبت «لأُوصَلِّبَنَّكُمْ». وقد علّل المراكشيّ هذه الزّيادة بأنّها تنبيه على ظهور ذلك الفعل للعيان أكمل ما يكون[32]، غير أنّ الرّأي الّذي يظهر صوابه هو أنّ الكاتب قد تأثّر باللّفظ فأجرى الرّسم على نسقه، لأنّ زيادة الواو هنا منسجمة تماماً مع ما تؤول إليه الهمزة عند التّخفيف[33].

وزيدت، كذلك، هاء السّكت على الكلمات: يَتَسَنَّهْ، اقْتَدِهْ، كِتَبِيَهْ، حِسَابِيَهْ، مَالِيَهْ، سُلْطَنِيَهْ، مَاهِيَهْ.

والظّاهرة الثّالثة من ظواهر الرّسم العثمانيّ هي ظاهرة الإبدال فيما بين الحروف[34]، إذ أُبدلت الياء ألفاً في كلمات منها: الأَقْصَا، أَقْصَا، طَغَا، رَءَا، نَتَا، تَتْرَا، لَدَا، وغيرها.

ويعلّل الدّاني رسم هذه الكلمات بالألف بدلاً من الياء بأنّه على مراد الإمالة وتغليب الأصل[35]، في حين يرى باحث محدث أنّ الكاتب جرى في رسمها على اللّفظ[36]، وهذا القول هو الّذي يظهر صوابه؛ إذ الكتابة حديثة عهدٍ فيهم، ولم تظهر هذه القواعد النّحويّة الّتي نقيس بها الآن فترجع الكلمة إلى

---

(31) البرهان، للزركشي. ج1، ص381.

(32) المصدر السابق، ج1، ص386.

(33) رسم المصحف، غانم قدوري ، ص391.

(34) رسم المصحف، للباحث، ص164 وما بعدها.

(35) المقنع، للداني، ص63.

(36) رسم المصحف غانم قدوري، ص328.

أصلها، فإذا كانت الألف المتطرّفة منقلبة عن واو كتبناها ألفاً ممدودة، وإذا كانت منقلبة عن ياء كتبناها ألفاً مقصورة[37].

وكذلك أُبدلت الألف واواً في الكلمات: الصَّلَوة، الزَّكَوة، الْحَيوة، الرِّبَو، مِشْكَوة، الْغَدَوة، النَّجَوة، مَنَوة.

ويعلّل الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت170هـ) كتابة الألف واواً بإرادة التّفخيم[38]، كما تحدّث سيبويه عن ألف التّفخيم في لهجة أهل الحجاز وعدّها من الأصوات السّتّة المستحسنة الّتي ذكرها بعد الحروف التّسعة والعشرين[39]، والقول بالتّفخيم لا يصلح تعليلاً لهذه الظّاهرة؛ إذ الحروف الّتي يلحقها التّفخيم هي حروف الاستعلاء السّبعة المجموعة في قولك: «خص ضغط قظ»، وأمّا الألف المدّيّة فهي تابعة لما قبلها. غير أنّ الصّوليّ (ت335هـ) يضع التّعليل الصّحيح لهذه الظّاهرة؛ إذ يرجّح العامل التّاريخيّ في الكتابة فيقول: «كُتب هذا في المصحف بالواو، وكان يجب أن يُكتبن بالألف للّفظ، وإنّما كُتبن كذلك على مثل أهل الحجاز لأنّهم تعلّموا الكتاب من أهل الحيرة»[40]، وعلى ذلك فإنّ الكتّاب قد كتبوا على ما عرفوا من القواعد.

وكذلك وقع الإبدال بين نون التّوكيد والتّنوين المنصوب في الكلمات: لَنَسْفَعاً، لَيَكُوناً، كَأَيٍّ. وكذلك أُبدلت التّاء المربوطة تاءً مفتوحةً في خمس عشرة كلمة[41]؛ هي: رَحْمَت، نِعْمَت، سُنَت، ابْنَتَ، امْرَأَتَ، شَجَرَت، قُرَّتُ، بَقِيَّتُ، فطرَت، لَعْنَتُ، جَنَّت، مَعْصِيَت، كَلِمَت، مَرْضَات، جَمَّالَت.

ويفسّر علماء السّلف هذه الظّاهرة بأنّها على مراد الوصل[42]، في حين يرجعها المحدثون إلى العامل التّاريخيّ، فيرون أنّ التّأنيث في السّاميّات كلّها لم

---

(37) رسم المصحف، للباحث ص166.

(38) الكتاب، لابن درستويه، ص49.

(39) الكتاب لسيبويه، ص 404.

(40) أدب الكتاب. للصولي، ص255.

(41) رسم المصحف، للباحث، ص169 وما بعدها.

(42) المقنع، للداني، ص77.

تكن له علامة سوى التّاء[43]، ولكنّ هذه العلامة خضعت للتّطوّر على مرّ الأيّام؛ ويتّضح ذلك فيما لا نزال نجده في كتابة بعض الكلمات بالتّاء كما هو الوصل بها في النّطق تاءً؛ مثل: طَلْحَتْ، ونِعْمَتْ[44].

ووقع الإبدال كذلك بين السّين والصّاد في الكلمات: الصّرَاط، يَبْصُطُ، بَصْطَةً، مُصَيْطِر، المُصَيْطِرُونَ، حيث كُتبت الصّاد بدلاً من السّين. ويبرّر المبرّد هذه الظّاهرة بأنّ السّين إذا كانت مع حرفٍ من حروف الاستعلاء في كلمة جاز قلبها صاداً، وكلّما قرُب منها كان أوجب؛ بمعنى أنّ النّطق كان سبباً في إبدال السّين صاداً.

والظّاهرة الرّابعة هي ظاهرة الوصل والفصل بين الكلمات[45]، وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: وهو ما كان الاتّصال فيه بسبب التّأثّر الصّوتيّ؛ بأن يكون الحرف الأخير من الكلمة الأولى نوناً ساكنة أو ميماً ساكنة يليه ميم أو نون أو لام في أوّل الكلمة الثّانية؛ مثل: «أَنْ لاَ» فتُكتب «أَلاَّ»، و«مِنْ مَا» فتُكتب «مِمَّا»، و«عَنْ مَا» فتُكتب «عَمَّا»، و«عَنْ مَنْ» فتُكتب «عَمَّنْ»، و«إِنْ مَا» فتُكتبت «إِمَّا»، و«إِنْ لَمْ» فتُكتب «إِلَّمْ»، و«أَنْ لَنْ» فتُكتب «أَلَّنْ»، و«أَنْ لَوْ» فتُكتب «أَلَّوْ»، و«أَمْ مَنْ» فتُكتب «أَمَّنْ»، و«أَمْ مَا» فتُكتب «أَمَّا»، فكان الاتّصال بين كلّ كلمتين من هذه الكلمات بسبب التّأثر الصّوتيّ.

القسم الثاني: وهو ما كان الاتّصال بين الكلمات فيه ليس سببه التّأثّر الصّوتيّ؛ مثل: فِيمَا كُلَّمَا، أَيْنَمَا، لِكَيْلاَ، بِئْسَمَا، إِنَّمَا، ابنَأُمَّ، وَيْكَأَنَّ. ويذكر القلقشنديّ (ت821هـ)، تحت عنوان «فصل بعض حروف الكلمة عن بعض وتفريقها في السّطر والّذي يليه»، تعليل صاحب «منهاج الإصابة» لهذه الظّاهرة بقوله: «إنّما وقع مثل ذلك في المصاحف الّتي كُتبت في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفّان، رضي الله عنه، لأنّها كُتبت بقلمٍ جليلٍ مبسوط، فربّما وقع في

(43) القراءات القرآنية. عبد الصبور شاهين. ص83.

(44) رسم المصحف، غانم قدوري، ص272.

(45) رسم المصحف، للباحث، ص175، وما بعدها.

بعض الأماكن اللّفظة، فيقطعها في آخر السّطر، ويجعل باقيها في السّطر الثّاني»[46].

وربّما كان هذا الكلام صحيحاً في الكلمات الّتي تتكوّن من عددٍ كبيرٍ من الحروف، أمّا معظم هذه الكلمات الّتي ذكرناها فلا نظنّ أنّه ينطبق عليها؛ لأنّها كلمات قصيرة.

لكنّ الرّأي الّذي يُفهم من قول عاصم الجحدريّ الذي ينقله الدّاني في كتابه «المقنع» عن الموصول والمفصول أنّه «سواء لا أبالي أُقطع ذا أم وُصل ذا إنّما هو هجاء»[47]، يعني أنّ الوصل والفصل لم تتحدّد معالمه بعد، ولذا لاحظنا عدم الاتّفاق على ذلك في المواضع، وهذا أقرب إلى الصّواب من سابقه[48].

أمّا الظّاهرة الخامسة فهي كتابة الهمزة في غير محلّها[49]، كما هي في الكلمات التّالية: عُلَمَؤُاْ، يُنَشَّؤُاْ، الضُّعَفَؤُاْ، يَعْبَؤُاْ. ويفسّر باحث محدث هذه الظّاهرة أن الهمزة لم تمثل في الرّسم العثمانيّ إلا في أوّل الكلمة، أمّا في ما عدا ذلك فلا توجد همزة؛ لا في النّطق ولا في الرّسم، إنّما هي حركات طويلة أو أصوات ليّنة[50].

ومن الملاحظ على تعليلات العلماء لهذه الظّواهر أنّها انقسمت إلى أربعة أقسام؛ فمنهم من يرى أنّ اختلاف الرّسم تابعٌ لاختلاف المعنى، وهو رأي المراكشيّ[51]، ومنهم من يرى أنّ السبب راجع إلى الخطأ في الكتابة[52]، ومنهم من يرى أنّها كانت بسبب احتمالات القراءات المتعدّدة[53].

---

(46) صبح الأعشى، للقلقشندي، ج3، ص151.

(47) المقنع، للداني، ص72.

(48) رسم المصحف، للباحث ص178.

(49) المصدر السابق، ص179 وما بعدها.

(50) رسم المصحف، غانم قدوري، ص360.

(51) رسم المصحف، للباحث، ص183.

(52) المصدر السابق، ص184.

(53) المصدر السابق.

لكنّ الذي يظهر صوابه هو إرجاعها إلى تطوّر الكتابة العربيّة، ذلك أنّ لتلك الظّواهر جذوراً ترجع إلى الكتابة النّبطيّة، وهذا هو الرّأي الّذي ترجّحه الأدلّة الأثريّة المكتوبة التي اكتُشفت.

الرّسم الإملائيّ للقرآن الكريم:

كتب الصّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ القرآن في المصاحف كما كان يكتب النّاس في زمانهم، أي بالقواعد الكتابيّة المتعارف عليها عندهم[54]، بما لا يحتّم توحيد القاعدة، أو اطّرادها في كتابة الكلمة الواحدة ـ كما أوضحنا ـ واستمرّت الحال على ذلك عهداً طويلاً.

فكان الرّسم العثمانيّ يمثّل نموذجاً صادقاً لما كانت عليه الكتابة العربيّة في النّصف الأوّل من القرن الإسلاميّ الأوّل، إذ كان النّاس لا يحسّون بالفرق بين كتابتهم وبين ما يجدونه في المصحف[55]، إلى أن استحدثوا قواعد وضوابط للكتابة، وبنوها على أقيستهم النّحويّة وأصولهم الصّرفيّة، لحاجتهم في استعمال الكتابة إلى نظام موحّد القواعد، ميسور التعلّم[56]، الأمر الّذي سهّل انتشار تلك القواعد واستعمالها في الكتابة، وكان أن سمّيت «قواعد الهجاء» أو «قواعد الإملاء» أو «علم الخطّ القياسيّ» أو الاصطلاحيّ، وترك النّاس استعمال الرّسم العثمانيّ في كتاباتهم الاعتياديّة في غير القرآن.

وبظهور قواعد هذا العلم واستعمال النّاس لها اتّسعت الفجوة بين الرّسم القرآنيّ والرّسم الاصطلاحيّ أو الإملائيّ، الأمر الّذي حفز العلماء أن يؤلّفوا الكتب العديدة في رسم المصحف منذ النّصف الثّاني من القرن الإسلاميّ الأوّل[57]، وكان التأليف فيه سابقاً على التّأليف في الرّسم الاصطلاحيّ، الذي لم يبدأ إلا قرب انتهاء القرن الإسلاميّ الثّالث، ومنذ هذا القرن أُلّفت كتب عديدة في الرّسم الإملائيّ.

---

(54) أدب الكاتب. لابن قتيبة، ص253.

(55) رسم المصحف، غانم قدوري، ص730.

(56) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، ص11.

(57) رسم المصحف، غانم قدوري، ص736.

تعريف الرّسم الإملائي:

الإملاء لغةً: إلقاء القول على الكاتب ليكتبه[58]، وفي الإصطلاح هو علم يبحث في الأحوال العارضة لنقوش الحروف العربيّة بحسب الآلات الصنّاعيّة[59].

وممّن ألّف في هذا الفنّ:

1 ـ أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)[60].

2 ـ أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ)[61].

3 ـ أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان (ت 299هـ)[62].

4 ـ أبو بكر محمّد بن السّري السّرّاج (ت 316هـ)[63].

5 ـ أبو بكر محمّد بن عثمان المعروف بالجعد (ت 320هـ)[64].

6 ـ أبو الحسن أحمد بن سعد الكاتب (ت 324هـ)[65].

7 ـ أبو محمّد عبد اللّه بن جعفر بن درستويه (ت 347هـ)[66].

8 ـ أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ (ت 384هـ)[67].

9 ـ أبو الحسن محمّد بن الحسين (ت 421هـ)[68].

وألّف غير هؤلاء كتباً كثيرة في الهجاء، ولم يصل إلينا منها إلاّ كتاب واحد هو «كتاب الهجاء» لابن درستويه.

---

(58) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ملل).

(59) مفتاح السعادة، طاش كبري زاده، ج1. ص84.

(60) الفهرست. للنديم. ص59.

(61) المصدر السابق، ص74.

(62) المصدر السابق، ص81.

(63) بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص110.

(64) الفهرست، للنديم ص72.

(65) بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص308.

(66) الفهرست، للنديم ص63.

(67) المصدر السابق، ص64.

(68) بغية الوعاة، للسيوطي، ج1، ص94.

وقد وردت، إلى جانب تلك الكتب المتخصّصة في قواعد الهجاء، فصولٌ عن الهجاء في بعض الكتب القديمة في اللّغة والنّحو والأدب؛ ومثال ذلك ما نجده في «أدب الكاتب» لابن قتيبة، و«أدب الكاتب» للصّوليّ.

وتهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن مدى جواز كتابة القرآن الكريم بالرّسم الإملائيّ، أو عدم جوازه، من خلال مناقشة آراء العلماء قديماً وحديثاً.

وقد انقسم العلماء حول هذه المسألة إلى قسمين: قسم يرفض رسم القرآن بالإملاء الحديث، وقسم يجيزه، ولكلٍّ أدلّته الّتي يبرّر بها موقفه، والّتي سنذكرها في هذه الدّراسة مفصّلةً.

أولاً ـ آراء العلماء الداعين إلى الالتزام بالرسم العثماني:

وأول من قال بوجوب اتباع الرسم العثماني هم علماء الفقه؛ فعندما أحس الناس بتلك الفروق بين الرسمين اتجهوا إلى الفقهاء يسألونهم عن الحكم في مخالفة الرسم العثماني، فأجاب الإمام مالك بن أنس (179هـ) بأنه لا يرى ذلك[69]، ثم أيده الداني بقوله: «ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة»[70]. ويوضح رأيه بأن المقصود بالمخالفة الممنوعة هي «حذف الواو والألف الزائدتين في الرسم لِمعنى، المعدومتين في اللفظ»[71].

ومن علماء الفقه أيضاً الإمام أحمد بن حنبل (164 ـ 241هـ) الذي حرم مخالفة مصحف عثمان في واو أو ياء أو غير ذلك[72]. وكذلك الإمام البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ)[73]، والزمخشري، الذي رأى أن الرسم العثماني للقرآن الكريم سنة لا تتغير[74].

وهؤلاء العلماء وإن قالوا بوجوب اتّباع الرسم العثمانيّ في كتابة

---

(69) المقنع، للداني، ص9 ـ 10.

(70) المصدر السابق، ص10.

(71) المصدر السابق، ص28.

(72) البرهان للزركشي. ج1، ص389.

(73) لطائف الإشارات، للقسطلاني، ج1، ص279.

(74) الكشاف، للزمخشري، ج3، ص209.

المصحف، فإنّهم لم يستدلّوا على ذلك بأدلّة عقليّة ولا نقليّة، حتّى ظهر عبد العزيز الدّبّاع (1090 ـ 1132هـ) بقوله إنّ الرّسم العثمانيّ كان بتوقيف من النّبيّ ﷺ، وذلك بعد أحد عشر قرناً من وفاة الرسول، وقد نقل رأيه الغريب هذا تلميذُه أحمد بن المبارك (1090 ـ 1155هـ) في كتابه «الإبريز»[75]. وهو، وإن قدّم رأيه في عبارة جزيلة وأسلوب جيّد، فإنّ قوّة العبارة وجودة الأسلوب لا يمكنهما أن ينصرا مذهباً؛ إذ هو لم يأت بدليل واحد يؤكّد أنّ النّبيّ ﷺ أمر أصحابه كتّابَ الوحي أن يكتبوا القرآن على هذه الكيفيّة الّتي تختلف في رسم بعض الألفاظ عن قواعد كتابتنا، والقول بالتّوقيف جاء «نتيجةً لعجز بعض العلماء عن إدراك أسباب ورود بعض الكلمات مرسومة بهيئة تخالف اللّفظ من زيادة حرفٍ أو نقصه»[76]. لأنّ الأدلة العقلية والنّقليّة، التي يمكننا أن نثبت بعضاً منها هنا، تؤكّد خلافه[77].

ومنها أنّ النّبيّ ﷺ كان، كما هو معلوم، أمّياً لا يقرأ ولا يكتب، وأنّ الصّحابة، عندما اختلفوا في كتابة كلمة «التّابوت» أهي بالتّاء أم بالهاء، احتكموا إلى عمثان بن عفّان، ولم يذكر لهم زيد أنّ النّبيّ ﷺ أمره أن يكتبها على هذه الصّورة أو تلك.

ولو كان الرّسم العثمانيّ توقيفاً ما اختلف الرّسم في المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفّان إلى المدن والأمصار، ولما اختلفت مصاحفنا اليوم في رسم بعض الكلمات، ولو كان توقيفاً لصرّح بذلك العلماء الّذين سبقوا عبد العزيز الدّبّاغ، ولو كان توقيفاً لنعتوه بـ«الرّسم التّوقيفي» أو «النّبويّ»، ولما نسبوه إلى عثمان بن عفّان.

وقد وصف أحد المحدثين القول بالتّوقيف بأنّه «غلوّ في تقديس الرّسم العثمانيّ، وتكلّف في الفهم ما بعده تكلّف»[78].

---

(75) الإبريز، لابن المبارك، ص6.

(76) رسم المصحف، غانم قدوري، ص202.

(77) تاريخ القرآن. للكردي. ص101 ـ 104.

(78) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص277.

وممّن اتّبع الدّبّاغ من المحدثين، وقال بأنّ الرّسم العثمانيّ توقيفيّ، عليّ الضّبّاع، الّذي كتب فصلاً كاملاً في كتابه «سمير الطّالبين»[79] يدعو فيه إلى ضرورة الالتزام بالرّسم العثمانيّ في كتابة المصاحف، على أنّه لم يأت بحجّة شافية ولا دليلٍ مقنع، وإنّما اكتفى بما ذكره سابقه، وهو بدوره لم يقدّم دليلاً على قوله بتوقيف الرّسم العثمانيّ.

ومن المحدثين الّذين ساروا على هذا المذهب[80] محمّد طاهر الكرديّ، ويعلّل رأيه هذا بقوله: «لو كتبنا القرآن على طريقتنا لأدّى ذلك إلى ذهاب شيء من وجوه القراءات»[81]، ومعنى ذلك أنّ الصّحابة كتّاب الوحي كتبوا القرآن في المصاحف بالرّسم العثماني لتصحّ قراءته بالقراءات جميعاً، وذلك أنّ الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر كُتبت بصورة تحتمل القراءات المرويّة فيها.

ويتحمّس لهذا الدليل محمد عبد العظيم الزّرقاني في كتابه «مناهل العرفان» ويصفه بأنّه طريقة مثلى ضابطة لوجوه القراءات[82].

ومن قبله جعل السيّوطيّ من قواعد الرّسم العثمانيّ «ما فيه قراءتان فكتب على أحدهما»[83]، وعدّد بعض الكلمات الّتي نقصت منها الألف، وهي كلمات معدودة محدودة، ولم نذكرها ضمن القواعد؛ لأنّ ظاهرة نقص الألف قد استوعبتها وزيادة.

وإن كان الرّسم العثمانيّ، بخلوّه من النّقط والشّكل، قد ساعد على أن تُقرأ الكلمة الواحدة بعدّة صور، فإنّ ذلك لم يقع من الصّحابة عن قصد، بل لأن طريقتهم في الكتابة آنذاك قد ساعدت عليه، وقد سبقت منّا مناقشة هذا التّعليل لظواهر رسم المصحف فيما سبق.

هذا وقد أجمع المؤرّخون على أنّ الصّحابة كتّاب الوحي لم يكونوا

---

(79) لمحات في علوم القرآن، محمد الصباغ، ص89 ـ 90.

(80) تاريخ القرآن، للكردي، ص105.

(81) المصدر السابق، ص137.

(82) مناهل العرفان، للزرقاني، ج1، ص374.

(83) الإتقان، للسيوطي، ج4، ص170.

يعرفون عن النّقط والشّكل شيئاً[84]، ولا يمكن أن يقال، على إثر ذلك، إنّهم تركوهما لتصحّ القراءات.

ومن المحدثين الّذين يرون، أيضاً، ضرورة الالتزام بالرّسم العثمانيّ الباحث غانم قدّوري الحمد، في كتابه «رسم المصحف دراسة لغويّة»[85]، ويستدلّ على رأيه تارةً بأنّ الرّسم العثمانيّ «أثر كريم من أيدٍ كريمة»[86]، وتارة أخرى بأنّ موافقة الرّسم هي إحدى الشروط الثلاثة الّتي يجب تحقّقها في كلّ قراءة لتُعدّ صحيحة[87].

والدّليل الأوّل محلّ اتّفاق عند العلماء؛ إذ يقدّرون الرّسم العثمانيّ ويحترمونه، ويدعون إلى كتابة مصاحف به يقرأها المختصّون، ويُعنَى بها المهتمّون، وإلى جانبها تُكتب مصاحف بالرّسم الإملائيّ لمن لا يستطيع القراءة بالرّسم العثمانيّ.

غير أن دليله الثّاني محلّ نظر وتدبّر؛ إذ قد تكون موافقة القراءة للرّسم العثماني احتمالاً؛ كقراءة «مَالِكِ»[88] بالألف، وقد كُتبت «مَلِكِ» بدون ألف، وقد تكون القراءة تحقيقاً لمن قرأها بدون ألف، ولأنّ موافقة الرّسم المطلوبة في صحّة القراءة لا تعني إثبات الألف النّاقصة، أو الياءات، أو إبدال حروف، أو فصل كلمات، أو وصلها، «فإنّ الخلاف في ذلك يُغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنًى واحد، وتمشّيه صحّة القراءة، وشهرتها وتلقّيها بالقبول»[89]، وإنّما المقصود هو موافقة المصاحف في زيادة كلمة أو نقصها، حتّى لو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإنّ ذلك لا تصحّ مخالفة الرّسم فيه، وهذا ـ كما يقول ابن الجزريّ ـ «هو الفاصل في حقيقة اتّباع الرّسم ومخالفته»[90].

---

(84) مناهل العرفان، للزرقاني، ج1، ص407.

(85) رسم المصحف، غانم قدوري. ص742.

(86) المصدر السابق.

(87) المصدر السابق.

(88) سورة الفاتحة، الآية: 3.

(89) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري. ج1، ص12.

(90) المصدر السابق، ج1، ص13.

ومن المحدثين الّذين يرون ضرورة كتابة المصحف بالرّسم العثمانيّ أيضاً عبد الحيّ حسين الفرماوي[91]، في كتابه «رسم المصحف بين المؤيّدين والمعارضين»، ولبيب السّعيد في كتابه «المصحف المرتّل»[92].

ثانياً ـ أقوال العلماء الدّاعين إلى كتابة المصاحف حسب قواعد الإملاء:

لقد قال بهذا الرّأي جمع كبير من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين، وتتركّز أدلّتهم في الرّدّ على الدّاعين إلى الالتزام بالرّسم العثمانيّ، ودحض أدلّتهم، مع أدلّة عقليّة تبتدئ بمراعاة مصلحة المسلمين، وإرادة التّيسير لهم في كتابة القرآن الكريم، تاركين حفظ القرآن الكريم من أن تصل إليه يد التّحريف والتّبديل للّه تعالى، الّذي وعد بذلك وأكّده في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[93].

ومن القائلين بهذا الرّأي القاضي أبو بكر الباقلاّنيّ (ت403هـ)؛ إذ قال: «وجاز أن يُكتب المصحف بالخطّ والهجاء القديمين، وجاز أن يُكتب بالخطوط والهجاء المحدثة»[94]، مستدلاً على ذلك بأنّ القرآن لم يبيّن لكتّاب الوحي أن يكتبوه بطريقة معيّنة، ولم يفرض عليهم في الكتابة شيئاً، بل ترك لهم ذلك[95]، فكتبوه بالطّريقة الّتي يكتبون بها شؤون حياتهم من مواثيق وعهود، دون نقط أو شكل، وبنقص كثير من الألفات؛ إلى غير ذلك من الظّواهر الكتابيّة الكثيرة الّتي نلاحظها في الرّسم العثمانيّ.

واستدلّ بدليلٍ آخر وهو أنّ السّنّة النّبويّة جوزت رسم القرآن بأيّ وجه سهل، لأنّ الرّسول ﷺ كان أمّيًّا؛ يأمر أصحابه برسم القرآن وكتابته دون أن يحدّد لهم الكيفيّة الّتي ترسم بها الكلمات، فكان أن كتبوه على ما عرفوا من قواعد الهجاء، وما علموا من أصول الكتابة الّتي لم توضع لها القواعد بعد.

---

(91) رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين. للفرماوي. ص67.

(92) المصحف المرتل. لبيب السعيد، ص373.

(93) سورة الحجر، الآية: 9.

(94) البرهان للزركشي. ج1، ص397.

(95) المصدر السابق.

ويتحمّس العزّ بن عبد السّلام (ت660هـ) لكتابة المصاحف بالرّسم الإملائيّ، ولا يرضى بأن يكون ذلك جائزاً فحسب، بل يرى أنّ كتابة المصاحف به واجبة؛ بمعنى أنّ كتابتها بالرّسم العثمانيّ غير جائزة، لأنّ كتابتها برسم يخالف طريقة النّاس في الكتابة توقع في اللّبس والتّغيير[96]. وممّن يؤيّد هذا الرّأي من المحدثين محمّد بن محمّد بن عبد اللّطيف، المعروف بابن الخطيب، في كتابه الفرقان؛ إذ يقول: «إنّ رسم المصحف وُضع ليقرأ لا ليكون رمزاً يتناقله النّاس وحدهم، وإنّ هذا الرّسم لم ينزل من الله تعالى، ولم يلزمنا به الرّسول ﷺ، وإنّما هو من وضع المخلوقين لصالح المخلوقين[97].

وينظر إبراهيم الأبياريّ للأمر من جهة أخرى؛ إذ يرى أنّ سبب تشدّد بعض العلماء في ضرورة الالتزام بالرّسم العثمانيّ هو عدم تفريقهم بين وحي الله الّذي نزل على نبيّه، وبين هذه الحروف الّتي كتب بها الصّحابة كُتّاب الوحي القرآنَ الكريم، فيقول: «يجب أن نفصل بين وحي الله وأقلام الكُتّاب»[98].

وسار على رأي العزّ بن عبد السّلام من المحدثين أيضاً أحمد مصطفى المراغي، الّذي قال في مقدّمة تفسيره للقرآن الكريم: «وقد جرينا على هذ الرّأي الّذي أوجبه العزّ بن عبد السّلام في كتابة الآيات أثناء التّفسير للعلّة التي ذكرها، ونحن في عصرنا أشدّ حاجة إليها من تلك العصور»[99]، كما قال به صبحي الصّالح في كتابه «مباحث في علوم القرآن»[100]، ومحمّد الصّبّاغ في كتابه «لمحات في علوم القرآن»[101].

ويتّضح ممّا تقدّم أن القول بوجوب كتابة المصحف بالرّسم الإملائيّ فيه مغالاة وتشدّد، مثلما كان القول بضرورة الالتزام بالرّسم العثمانيّ فيه مغالاة وتشدّد، لأنّ هذا الأخير يمثّل مرحلة مهمّة من مراحل تطوّر الخطّ العربيّ، وهو

---

(96) مناهل العرفان، للزرقاني، ج1، ص373.

(97) الفرقان، لابن الخطيب، ص85.

(98) تاريخ القرآن، للأبياري، ص151.

(99) تفسير المراغي، ج1، ص15.

(100) مباحث في علوم القرآن صبحي الصالح. ص279 ـ 280.

(101) لمحات في علوم القرآن. محمد الصباغ. ص93.

أثر نفيس من سلفٍ كريم ينبغي أن يُحافظ عليه، وهو، قبل هذا وذاك شهادة، من التاريخ على صحّة نقل القرآن الكريم عبر العصور.

وتأسيساً على ذلك فإنّ كثيراً من العلماء رأوا جواز كتابة القرآن بالرّسم الإملائيّ، مع استمرار كتابته بالرّسم العثمانيّ؛ ومن هؤلاء الزّركشيّ الّذي يظهر رأيه في تعليقه على رأيين متناقضين هما: رأي الإمام أحمد بن حنبل السّابق الذي يحرّم مخالفة خطّ مصحف عثمان، إذ يقول الزّركشيّ: «وكان هذا في الصّدر الأوّل، والعلم غضّ، وأمّا الآن فقد يُخشى الالتباس»[102]، ثمّ رأي العزّ بن عبد السّلام السّابق الّذي يوجب رسم القرآن بالإملاء؛ إذ يقول الزّركشيّ: «ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه، لئلا يؤدّي إلى دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين[103]، ويتّضح من هذين التّعليقين أنّ الزّركشي لا يرى تحريم رسمه بالإملاء، ولا يرى وجوب ذلك، وليس بين الوجوب والتّحريم، إلا الجواز، وأن يُكتب بالرسّمين. والقول بالجواز في كتابة المصحف بالرّسم الإملائيّ هو الّذي يظهر صوابه، لأنّه، كما يقول الزّرقانيّ، «يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين: ناحية كتابته في كلّ عصر بالرّسم المعروف فيه، وناحية إبقاء رسمه الأوّل المأثور، يقرؤه العارفون، ومن لا يُخشى عليهم الالتباس، ولا شكّ في أنّ الاحتياط مطلب دينيّ جليل، خصوصاً في جانب حماية التّنزيل»[104].

وقد كُتبت المصاحف فعلاً بالرّسم الإملائيّ منذ قرونٍ كثيرة، وقد وصلنا منها المصحف المشهور الّذي كتبه عليّ بن هلال المعروف بابن البوّاب (ت413هـ)، وذلك في سنة 391هـ، وتوجد، منه نسخٌ مخطوطة حتّى الآن[105]، وكذلك كتب به الإمام القشيريّ في القرن الخامس الآيات في تفسيره «لطائف الإشارات»، أمّا في القرن الإسلاميّ السّابع، فقد كتب الخطّاط البغداديّ

(102) البرهان للزركشي. ج1، ص379.

(103) المصدر السابق.

(104) مناهل العرفان. للزرقاني، ج1، ص385 ـ 386.

(105) محفوظ في خزانة جستربتي. دبلن ـ إيرلندا.

المشهور ياقوت المستعصميّ (ت698هـ) مصحفه المعروف بهذا الرّسم، وتوجد منه نسخ مخطوطة حتّى الآن[106].

ومن المحدثين الّذين يرون جواز رسم المصحف بالإملاء المعاصر، عبد الفتّاح شلبي، وصبحي الصّالح، ومنهم من كتب الآيات القرآنيّة في كتابه بالرّسم الإملائيّ فعلاً؛ مثل محمّد فؤاد عبد الباقي، في كتابه «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، وأحمد مصطفى المراغي في تفسيره. وحجتهم في ذلك أنّ النّاس إذا قرأوا القرآن بالرّسم العثمانيّ فإنّهم يقعون في الخطأ والتّحريف، وأنّ كلّ دعوة لإضافة أيّ جديد ومفيد لهذا الرّسم، إن كانت تواجه بالرّفض في البداية، فإنّها تلقى القبول بعد ذلك؛ لأنّ فيها بياناً وتوضيحاً[107].

هذه هي آراء بعض العلماء؛ الدّاعين إلى الالتزام بالرّسم العثمانيّ في كتابة المصاحف، والدّاعين إلى كتابتها بالرّسم الإملائيّ، وأدلّة كلٍّ منهم، الّتي نخلص منها إلى عدد من الحقائق الّتي تتجلّى في أنّ كلاً من الفريقين يبتغي الصّواب ويريد الحقّ، وأنّ اختلافهم، في نظرنا، كاختلاف الصّحابيّين الجليلين، أبي بكر وعمر، عندما أشار عمر على أبي بكر أن يجمع القرآن من الرّقاع والأكتاف وصدور الرّجال في مصحف؛ لأنّ في ذلك مصلحةً وخيراً للأمّة، فاعترض أبو بكر بقوله: كيف نفعل شيئاً لم يفعله الرّسول؟، فردّ عليه عمر بأنّ في ذلك خير الأمّة، فعرف أبو بكرٍ الخير وعمل به[108].

ثمّ إنّ رسم المصحف كان منذ القرن الإسلاميّ الأوّل محلّ دراسة وتكميل وتحسين، لغرض التّيسير على القارئين، والرّسم الإملائيّ هو مرحلة من هذه المراحل، التي تهدف إلى تكميل مرحلة الكتابة بالرّسم العثمانيّ، الّتي قوبلت بالرّفض والكراهة في بداية ظهورها، ولكن سرعان ما لاقت القبول والاستحسان.

أمّا اشتراط موافقة رسم المصاحف، ولو احتمالاً، لقبول القراءة، وعدّها

---

(106) محفوظ في خزانة الروضة الحسينية، دار الآثار العراقية (م ت .3أ / 60 ـ 155).

(107) رسم المصحف والإحتجاج به في القراءات، عبد الفتاح شلبي، ص 120 ـ 121.

(108) رسم المصحف، إحصاء ودراسة، للباحث، ص 28 ـ 29.

من القراءات المتواترة، فإنّه لا يعني هذه الاختلافات الّتي لا تغيّر اللّفظ المنطوق، بل من شأنها تيسير ذلك ليكون موافقاً للقراءة الصّحيحة، أي إنّ هذا الشّرط يعني عدم دخول القراءات الشّاذّة، وكتابة القرآن بالرّسم الإملائيّ توافق القراءة دائماً تحقيقاً لا احتمالاً، كما هي الحال في الرّسم العثمانيّ الّذي قد يوافقها تحقيقاً وقد يوافقها احتمالاً.

وإن الرّوايات الّتي يقرأ بها المسلمون اليوم قد اختلفت[109] في إثبات الألف أو حذفها، أو إثبات الياء أو حذفها، بما لا يتغيّر معه النّطق، ذلك مع علم أصحاب هذه الرّوايات بأنّ الرّسم اصطلاح، مهمّته أن يؤدّي إلى النّطق بكلام الله تعالى كما نزل على نبيّه ﷺ.

والعلماء الدّاعون إلى كتابة القرآن بالرّسم الإملائيّ لا يدعون إلى ترك الرّسم العثمانيّ، ذلك لأنّه أثر كريم من سلفٍ كريم، يقرأ به العارفون لقواعده، المتقنون لظواهره، بل يدعون، إلى جانبه، إلى إيجاد رخصة لرسم القرآن بالإملاء المعاصر، تيسيراً على العامّة من غير المختصّين، لشعورهم بأنّ ما يواجه كثيراً من المسلمين من صعوبات في قراءته يمكن أن تفصل بينهم وبين القرآن، وتجعله مجرّد رمزٍ للعبادة، لا دستوراً للإنسان في الحياة وبعد الممات، وذلك يدعو بإلحاح إلى التفكير جدّيًّا في إيجاد رخصة لكتابة القرآن بالرّسم المتعارف عليه عند الجميع. وهو ما فعلته أقطار إسلاميّة كثيرة؛ مثل لبنان والعراق وتركيا، طبعت القرآن بالرّسم الإملائيّ.

وجمعيّة الدّعوة الإسلاميّة العالميّة من الجهات المؤهلة لإصدار مصحف بالرّسم الإملائيّ، لتضيف إلى خدماتها الّتي قدّمتها للقرآن ونشر الإسلام عملاً آخر جليلاً، بعد إصدارها لمصحف الجماهيريّة، الّذي وثّق رواية قالون عن نافع، إحدى الرّوايات الأربع المعروفة في العالم الإسلاميّ اليوم[110].

---

(109) المصدر السابق، ص 50 ـ 178.

(110) رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين، للفرماوي، ص 76.